ISSN: 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162

مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ

مجلد: 14 عدد: 01 مارس 2019

مفهوم الحس المشترك في الإستطيقا الكانطية

ص.ص. 169 .194

مفهوم الحس المشترك في الإستطيقا الكانطية

من وحدة الذوق الإنساني إلى التطلّع نحو كونية الحكم الجمالي

خديم أسماء

جامعة معسكر

مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية

asma.khedime@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال:06/ 10/ 2018؛ تاريخ القبول:20/ 11/ 2018

The concept of common sense in Kant's aesthetics: From the unity of human tact to the aspiration towards the universality of aesthetic judgment

KHEDIM Asma

Abstract : Everyone has a collection of impressions and conceptions into anything that encompasses him of things and phenomena, generally these impressions are different from person to another since it results from the particularity of our privacy to the external subjects. As a consequence of this difference, our conceptions and our judgments forcibly differ. Scientists – of all times – worked hard in order to understand natural phenomena and develop laws so that our perception of the world will be the same. No one can transgress the universe law because of personal thoughts or tendencies. Yet, every man takes a different opinion based on his taste. However, the thing is different with Kant who advocated the concept of common sense which is the first principle that justifies the unity and the similarity of human taste.

Keywords: Common sense; Taste; Beauty; Judgment; Universality.

الملخص: يملك كل إنسان جملة من الانطباعات والتصورات تجاه ما يحيط به من أشياء وظواهر، وغالبا ما تختلف تلك الانطباعات من شخص إلى آخر باعتبارها ناتجة عن خصوصية تلقي كل منا للموضوعات الخارجية. وكنتيجة لهذا التباين تتمايز –وبالضرورة ـ مفاهيمنا وبالتالي أحكامنا على كل ما هو خارجي. وقد عمل العلماء عبر فترات من الزمن على فهم الظواهر الطبيعية وصياغة قوانينها حتى تصبح معرفتنا بذلك العالم واحدة، لا يطالها الاختلاف ولا يمكن لأي منا اختراق نظام الكون بحجة أنه لا يروق له أو لا يناسبه. ومع هذا ينفلت جانب من الذات الإنسانية ليصبح مجالا للاختلاف المبرر وهو الذوق، حيث يستقل كل منا برأيه دون أن يهتم بالآخرين. لكن الأمر سينقلب مع كانط عندما يقول بما يسميه بالحس المشترك وهو الأساس القبلي الذي يبرر وحدة واتفاق الذوق الإنساني.

الكلمات المفتاحية: الحس المشترك؛ الذوق؛ الجمال؛ الحكم؛الكونية.

ارتبط مفهوم الذوق في أذهاننا ومنذ أصبحنا ندرك مثل هذه المواضيع بما يمكن تسميته بالخصوصية والتفرد، فكنا نأنس بالقول «لكل ذوقه الخاص» من أجل تبرير اختلافاتنا حول الألوان والأزياء والموسيقى،... كما يخفي هذا القول وراءه مسألة أخرى في غاية الأهمية تتمثل في أننا وضمن مجال الذوق لا يمكن أن نحكم بالصحة أو الخطأ. وهو الأمر الذي يجعل كل ما نستحسنه أو نرغب فيه يبقى صحيحا بالنسبة لنا حتى وإن استهجنه غيرنا. كما أننا في هذه الحالة لن نأبه بما يصدره الآخرون

من أحكام بخصوص ما نحب، على اعتبار أن حكم الذوق ينفلت من كل مبدأ أو قاعدة يمكن أن يُقاس عليها، وهو ما يجعله عصيا على التعميم ليصبح بذلك ركنا خاصا يفصل الذات عن الآخر.

إن هذا التصور سيعرف تحولا كبيرا مع إيمانويل كانط E. Kant الذي اشتغل في فلسفته على بناء الإنسان، ليس في صورته المنقطعة عن الواقع ليصنع عالمه الخاص والمفارق. بل استهدف الذات المنفتحة على الآخر من أجل احتوائه والتشارك معه سواء في المعرفة من خلال سنّه للشروط القبلية للمعرفة، أو في الأخلاق بنظرية الواجب بوصفه صادرا عن القانون الأخلاقي العام وفي السياسة ممثلة في قيم المواطنة العالمية. لنصل إلى الجمال الذي أخرجه كانط من ضيق الخصوصية والانفراد إلى شساعة التشارك والمقاسمة. ومن المفارقات الواضحة في التصور الكانطي لحكم الذوق، أنه يقرر من جهة طبيعته الفردية والخاصة وبأنه عام وكوني من جهة أخرى. وفي محاولته لفك هذا التعارض يعتبر أننا عندما نحكم على شيء ما بأنه جميل فإننا نملك يقينا بأنه يرضي جميع الناس مثلما يرضينا، إن هذه الضرورة أو الحتمية التي تتوحد فيها أذواقنا أسماها كانط الحس المشترك sensus communis. كيف يمكن للإنسان أن ينخرط في تواصل كوني مع غيره في ظل الحس الإستطيقي المشترك؟ وهل يمكن أن ينجح هاجس توحيد الذوق الإنساني في تأصيل كونية الحكم الجمالي؟

1ـ مفهوم الذوق:

أ ـ لغة:

في مقاربة معجمية قمنا بتفحص مفهوم الذوق Gout بغرض رصد طبيعته وكذا الخصوصية التي تميزه عن باقي القوى الإنسانية، وقد تبين لنا أن الكلمة الفرنسية تنحدر من الأصل اللاتيني Gutus والذي يعني تلك الحاسة الحدسية للقيم الجمالية (Larousse ، (1996): 488)فوجدناه من الناحية اللغوية يتخذ مستويين؛ حيث تعني مفردة ذاقه ذوقا وذواقا ومذاقا ومذاقة اختبر طعمه (م. الفيروز آبادي،1952: 242) هذا في المستوى الحسي أما على مستوى التداول فقد جاء: ذاق القوس أي جذب وترها اختبارا أي جرّبها، وأذاق زيدا بعدك كرما أي صار كريما. وفي معنى آخر نقول تذاوقوا الرماح أي تناولوها (م. الفيروز آبادي، 1952: 242) نلاحظ من خلال هذه التحديدات تباعد كبير بين التذوق كحاسة للتعرف على الطعوم وبين اعتباره فعلا يشير تارة إلى التجريب والاختبار، وإلى الإمساك بالشيء تارة أخرى.

ب ـ اصطلاحا:

أما عند أندري لالاند A. Lalande فنجده على مستويات ثلاثة: أ ـ حاسة تُدرك بها المذاقات كالحلو، المالح، المر،... ب ـ أن يحب الفرد أو لا يحب بعض المذاقات أو الأفعال. ج ـ سمة عامية للتقديرات الفنية لدى فرد، ذوق جمالي كما تُقال عن الأشياء بوصفها من صنع الإنسان

وإنشائه؛ مثلا تصميم عديم الذوق. د ـ وتعني في مستوى آخر ملكة الحكم حدسيا ويقينيا على القيم الجمالية من حيث الدقة والانسجام (A Lalande, 1996. : 388). رغم اختلاف هذه المستويات إلا أنها تلتقي في كون الذوق خاصية فردية تنفلت من الصرامة العقلية وقوانين المنطق، وهذا ما يجعله بعيدا عن مجال الصحة و الخطأ أو الصدق والكذب المنطقيين.

يذهب جميل صليبا إلى نفس المعنى تقريبا في تحديده للمفهوم إذ يشير في البداية إلى المستوى الحسي من التذوق والذي تتميز فيه الطعوم بأصنافها، ثم انتقل ـ وبشكل تراتبي ـ إلى المستوى الوجداني ممثلا في ميل النفس إلى بعض الأشياء كتذوق المطالعة والأحاديث الجميلة فيحدث التآلف والتعاطف. بعدها نصل إلى الذوق كقوة إدراك للقيم الخلقية والفنية، وكذلك للمعاني التي تختفي وراء العلاقات الإنسانية، كما يضيف صليبا وفي تسلسل تصاعدي مرتبة أخرى تتمثل في الذوق العرفاني وهو نور يتجلى لدى الأولياء؛ إذ يقذفه الله في قلوبهم فيمنحهم القدرة على التفريق بين الحق والباطل (ج، صليبا.1982: 597 ـ 598).

لا يمكن حصر جملة التعريفات والتحديدات لمفهوم الذوق، وهو الأمر الذي جعلنا نكتفي بهذين المعجمين فقط، خاصة وأنها تكاد تتطابق فيما بينها. لكن مع هذا يمكننا ـ ومن خلال هذه المعطيات ـ إدراك أن أدنى مستويات التذوق هو ما يخضع لسلطة الحواس، أي تلك الانطباعات التي نكونها عندما تتصل حواسنا مع عالم الأشياء وغالبا ما يكون ذلك

قسمة مشتركة بين الناس. أما أرفعها درجة فتلك المنحة الربانية التي لا تُؤتى إلا للأولياء والملهمين لتصبح نوراً يكشف أمامهم الحقائق ويرفع الحجب، ورغم أهمية كلا المستويين من الذوق إلا أن ما يخصنا في هذه الدراسة هو ما يتوسطهما والذي نقصد به ملكة الحكم القيمي الجمالي. وليس ببعيد عن هذه التراتبية نستطيع القول ـ إجرائيا ـ أن ما أوردته المعاجم من أنواع للذوق، تبدو وكأنها مراحل أو لحظات يتدرج فيها الحس الإنساني من مستوى المادة من خلال ما تمده به حواسه من انطباعات، ثم يتحول بعدها إلى مرحلة الوعي والتقدير لكل ما يروق له من تصورات حول تلك الإحساسات. ليصل إلى درجة قدرته على التمييز والإدراك والفهم، ومع ذلك يبقى هذا النوع من الذوق يخص الخاصة ولا يمكن أن يرقى إليه إلا العارفين.

ويمكننا من جهة أخرى ـ ودائما من التحديدات السالفة ـ أن نستشف الطابع الذاتي للذوق بوصفه خصوصية فردية، تعمل على صقلها عدة عوامل يمكن اختزالها في سلامة العلاقة التي تربط الإنسان بما يحيط به. والسلامة هنا تتوقف على دقة الحواس في نقل الإحساسات، عامل الاكتساب هو الآخر ضروري لأن أذواقنا لا تولد معنا جاهزة بل هي تتكون بتأثير تفاعلاتنا مع محيطنا الخارجي، أما العامل الثالث والذي يمكن وصفه بالإرادة الإنسانية في تطوير وترقية الذوق، فالاكتساب يقتضي بدوره الانتقاء للعناصر المكتسبة وهي عملية لابد أن تخضع للمراقبة المستمرة في سبيل تحسين وتهذيب أذواقنا ورغباتنا.

انطلاقا من هذه النقطة التي تضع الإنسان أمام انهمام جديد كان يعتقد أنه المجال الوحيد الذي يتحرر فيه من كل شرط أو قيد، حيث يترك العنان لأحاسيسه وانفعالاته تتصرف بعفويتها وسجيتها. ليجد نفسه ملزما بتربية ذوقه والاعتناء به مثلما يعتني بقوى إدراكه وتقويتها، كالحواس، الخيال والذاكرة،... وهنا نجد أنفسنا أمام أسئلة مهمة: ما الداعي إلى ضرورة ترقية وتطوير الذوق مادام ملكا لصاحبه فقط دون الحاجة إلى موقف الآخرين منه؟ هل نحن ملزمون بتهذيب أذواقنا بوصفنا أفرادا أم لأننا نعيش في جماعات؟هل بإمكاننا أن نصف ذوقا ما بأنه رديء، وآخر بالرائع؟ وهل هو رديء أو جميل بالنسبة للفرد أم للجماعة؟ورغبة منا في إثارة هذه الانشغالات وتفكيك معطياتها، وبالنظر إلى خصوصية الموضوع عند كانط الذي أضفى على مفهوم الذوق إلى جانب طبيعته الذاتية صفة الموضوعية فجعله يبدو في تركيبته غريبا ومبتكرا إلى حد التعارض والتنافر في عناصره. اتجهنا في دراستنا نحو استنطاق وتحليل تلك الطبيعة المتميزة للذوق في الإستطيقا الكانطية.

2 ـ مفهوم الذوق عند كانط:

أ ـ طبيعة حكم الذوق وخصائصه:

يصف كانط أولى خصائص حكم الذوق فيقول: « إن حكم الذوق يعين موضوعه (من حيث هو جميل) من وجهة نظر الرضا، مدّعيا موافقة كل واحد على الحكم نفسه، كما لوكان موضوعيا. فقولي: هذه الزهرة جميلة يعني في الوقت نفسه ادعاءً أنها تسرّ كل الناس. إن إرضاءها غير ناجم

عن عطرها؛ لأن رائحتها قد تُرضي هذا، وقد تثير الدوار في ذاك، (...) اللهم إلا أن جمالها خاصية في الزهرة نفسها، ولا يتوقف على اختلاف الرؤوس والحواس»(إ، كانط.تر: غانم هنا، 2005 :200) عندما نحكم على موضوع ما بأنه جميل يساورنا شعور بأن الجميع يشاركنا هذا وكأن جماله هذا موجوداً فيه ويمكن للجميع أن يراه، إلا أن الأمر في الواقع مختلف من حيث أننا لا ندرك ذلك الموضوع بنفس الكيفية وبالتالي قد لا تتشابه أحكامنا. يقول في هذا الشأن: «لأن قوام حكم الذوق هو في أنه لا يُسمي شيئا جميلا إلا تبعا للخاصية التي يتفق بموجبها مع طريقتنا في إدراكه.»(إ،كانط. تر: غانم هنا، 2005 :200) معنى هذا أننا في حكم الذوق نكتفي فقط بقناعتنا بأن الموضوع جميل بالنسبة لنا، ولا يهمنا إن كان كذلك عند الآخرين. كما أن حكمي هذا لم يكن اقتداء بهم وإنما هو قبلي بالنسبة لي، ومستقل عن أي تأثير أو ضغط. إلا أن القول بقبليته لا يعني أنه قائم على مفاهيم؛ ذلك أن القبلي دائما يتأسس على مفهوم الشيء ويتضمن مبدأ معرفته. وعلى هذا يجب أن نذكّر دائما أنه حكما جمالياً وليس معرفياً. وفي تحديده لثاني خاصية يتميز بها حكم الذوق يتحدث كانط قائلاً:» ليس حكم الذوق قابلاً للتعيين بأسباب برهانية إطلاقا، كما لو كان ذاتياً بحتاً، فإذا وجد شخص أن بناءا ما أو منظرا أو قصيدة ليست جميلة، فإنه أولا لن يدع الاستحسان الذي يقره مائة شخص يمدحونها جميعاً، يُفرض عليه في داخله.»(إ، كانط. تر: غانم هنا، 2005 :202)

يتعذر على المرء أن يبرهن على حكم ذوقه كما لو كان حكماً معرفياً، بل هو يحمل تلك القناعة في نفسه معتقداً أنه على الجميع مشاركته في ذلك، ومن ناحية أخرى يرى: «صحيح أنه يمكن أن يسلك كما لو كان هذا الشيء يسرّه هو أيضاً، حتى لا يُتهم بالافتقار إلى الذوق؛ لا بل قد يساوره شك في أنه عمل على تهذيب ذوقه بالتعرف على كمية كافية من الأشياء من نوع خاص (مثل إنسان يعتقد أنه يرى في البعيد غابة، بينما يرى الآخرون كلهم أنها مدينة، فيأخذ يشك عندئذ في حكم نظره الخاص)»(إ، كانط. تر: غانم هنا،2005 :202 ـ 203) إذا كانت اللحظة الأولى هي الطبيعة الفردية لحكم الذوق، فإن الثانية تعبر عن استقلاليته عن أية ضرورة منطقية أو بناء برهاني. فعندما أجد أن منظرا ما أو قصيدة أو عطرا ليس جميلا ولا يروق لي؛ بينما يجمع الآخرون أنه جميل. لا يمكن أن يقنع أحدنا الآخر بحكمه أو يبرهن عليه ببرهان أو استدلال منطقي. فلا اتفاقهم كافٍ للتأثير عليّ بأن ما أراه جميلاً، ولا قناعتي يمكن أن تستند على أي استدلال من شأنه أن يبررها على الأقل حتى لا أُتهم بأنني أفتقر إلى الذوق. هكذا هي إذاً طبيعة حكم الذوق مستقل بذاته حتى لو اجتمعت له كل الأسباب و المبررات، وتآلفت الحجج في سبيل إثباته أو نفيه يبقى على حاله قائما بذاته كما هو.

يقرر كانط بأن حكم الذوق هو حكم جمالي، لكن ما طبيعة هذا الحكم؟ وقد أخضعه للوظائف المنطقية للحكم، وهي: الكيف والكم والعلاقة والجهة. أما في ما يخص فحص الحكم الذوقي من جهة الكيف، يقول:» نسمي الرضا الذي نربطه بتمثل وجود موضوع منفعة. ومن هنا

يكون لها دائما ارتباط بملكة الرغبة، إمّا لكونها أساس تعيينها، أو لأنها على ارتباط لا ينفصم بهذا الأخير. والآن لو طُرِح السؤال: هل شيء ما جميل؟ فإن المقصود ليس أن نعرف هل نحن أو أي شخص آخر مهتمون، أو يمكن أن نهتم بوجود الشيء، وإنما كيف نحكم عليه بمجرد مشاهدتنا له (عيانا أو تفكيرا)»(E, Kant,(traduction personnelle) 2007 :08)
كثيرا ما يحكم الإنسان على الأشياء بالحُسن أو بالقُبح بناءا على ما تحققه له من مصلحة أو نفع ما، وهو ما يسميه كانط الرضا وهو نوع من القبول للشيء قد يكون سابقا للحكم أو ملازما له، وفي هذا المستوى يحدد كانط الجميل في ذلك الذي يمكننا إدراكه من دون أن نكترث لوجوده أو قربه منا؛ مما يعني إبعاد للجانب الحسي من مفهوم الجمال.
من ناحية أخرى لا توجد مسألة مغرية للفلاسفة كمسألة الجميل، فبحثوا في الموضوعات التي يمكنها أن تُنعت بالجمال؛ هل هو موجود في الأشياء المحسوسة أم في ما هو عقلي مجرد؟ وقد قدم كانط إجابته عن هذا السؤال، ورغبة منه في الكشف عن طبيعة وثنايا الجميل قال:» وإنما المراد هو فقط أن نعرف هل مجرد تمثّل الموضوع مصحوب في داخلي برضا، مهما كنت غير مكترث لوجود موضوع هذا التمثل. ومن هذا يُشاهَد بسهولة ما يهم ليُقال عن الشيء أنه جميل وإثبات أن عندي ذوقاً، هو ما أكتشفه في نفسي بحسب هذا التمثل، وليس ما به أعتمد على وجود الشيء.»((E, Kant,(traduction personnelle) 2007 :09). يتأسس حكم الذوق على ذلك الأثر الذي يخلّفه الموضوع الجميل فينا، ولا يقتضي ذلك استحضاره مادياً وإنما فقط كتمثل. «وعلى كل امرئ أن

يُقرّ بأن أي حكم على الجمال يمتزج فيه أقل منفعة هو حكم غير نزيه، ولا يمكن أن يكون حكم ذوق محض. فللقيام بدور القاضي في أمور الذوق، يجب عدم الاهتمام إطلاقا بوجود الشيء، بل على العكس يجب أن يكون المرء غير مكترث لما يتعلق به»(E, Kant,(traduction personnelle) 2007 :09)

في هذا النص حسم بخصوص نزاهة تمثل الجميل عن أية مصلحة يمكنها أن تقترن به، بل يشترط كانط خلوّ الحكم بالجمال من النفع أو الحاجة. وامتدادا لمقاربته هذه يستدرج مفهومي الملائم L'agréable والخيِّر Le bon فيقول:«للملائم والخيّر معاً علاقة بملكة الرغبة، ومن هنا فإن الأول يحمل معه رضاً مشروطاً إلى درجة مَرَضية، بينما يحمل الثاني رضاً عملياً محضاً لا يعيّنه تمثل الشيء وحده، بل الربط المتمثَّل بين الذات ووجود الشيء في الوقت نفسه. فليس ما يسرّ هو الشيء على حدى، وإنما وجوده أيضا. ومن هنا كان حكم الذوق تأمليا بحتاً، أي حكما غير معني بوجود الشيء وإنما بربط طبيعته بالشعور باللذة والألم لا غير.»(E, Kant, (traduction personnelle)2007 :15) وفي هذا فحص للحكم الإستطيقي من حيث الكم، وقد استعان كانط بمفهومي الملائم والخيّر من أجل بيان الفرق بينهما وبين الجميل، ذلك أن كلا المفهومين يرتبط بالرضا لكنه يرتبط في الحالتين بالمنفعة، باعتبار أننا نختار ما يلائمنا ونستحسن ما هو خير لنا، وهذا ما يجعل العقل يتدخل في اختيارنا ويُملي علينا ما نفعله من ميل ورغبة، فينتج عن ذلك أن يكون حكمنا عليها غير حر. أما حكم الذوق فعلى العكس من ذلك، لا تسبقه

المصلحة ولا يتقيد بشرط أو غاية. وهكذا هو كانط دائما يجد بأن أي فعل إنساني حتى يكون ناجحا يشترط أن يكون حراً قبل ذلك؛ والتجربة الجمالية تحديدا تحقق نوعا من التوازن داخل الذات وانفتاحا على كل قواها؛ فالجميل يخاطب الذهن والحواس في الوقت نفسه، الفهم والمخيّلة، العقل والشعور،... كما يجعل كل تلك الثنائيات في حوار أشبه باللعبة التي يشترك فيها الجميع. (traduction personnelle) , Barni,(J,(07: 1850) هذا ويتميز حكم الذوق عن الأحكام المعرفية بأنه ذاتي بينما هي منطقية، وبالتالي موضوعية. وما هو جمالي يعد حكما لا يحدده إلا المبدأ الذاتي، بمعنى أن تمثّله يتعلق كليا بالذات؛ أي بشعورها الحي والذي يندرج تحت اسم الشعور باللذة والألم، بخلاف الحكم المعرفي الذي يتعلق بالموضوع نفسه. (D, Lories,(traduction personnelle 486: 1981) لهذا يذهب العديد من الفلاسفة إلى القول بأن مسألة الجميل يحكمها عاملان: الأول موضوع الجمال الذي يتضمن خصائص تجعله جميلاً، وهناك ظاهرة ما يحدثها ذلك الموضوع فينا. وفي هذه الحالة يُطرح السؤال عن خصائص الموضوع الذي نحكم عليه بالجميل؟ وكذلك طبيعة الظاهرة التي ينتجها فينا الموضوع المُسمى جميلاً؟ نفترض إجرائيا أن موضوع الجميل واحد ولا يقبل التغيير، وهو جميل دائما وفي كل مكان. وأن الظاهرة المترتبة عنه تأخذ طابعين: فهي حسية؛ إنها إحساس ملائم ومناسب يسببه لنا الموضوع، إنه باختصار الرضا. وهي أيضا فكرية أو هتاف من العقل يعلن فيه بأن الموضوع جميل؛ إنه حكم عليه.(Jouffroy,(traduction personnelle) 1845 :07) وما مفهوم

الرضا هنا إلا ذلك الإحساس الداخلي الذي يتلازم مع تمثلي وجود الموضوع؛ وحكم الذوق هو ما يتخلله الرضا الخالص والنزيه بخلاف أحكام المنفعة كقولنا « هذا ملائم « حيث يكون الرضا النفعي الذي يرتبط في علاقة مع ملكة الرغبة التي تقتضي وجود الشيء الذي ينفعنا؛ وهي التي تمثل المبدأ المحدد له.((traduction personnelle), Lories, D,(1981 :487)

وفي مقابل هذا فإن ما يعنيه كانط بنزاهة الحكم مثل قولنا « هذا جميل» أمر واضح، حيث أن حكم الذوق لا يستدعي منفعة تقترن بوجود الشيء الذي نحكم عليه. وما يهم في مثل هذا الحكم هو ما يمكنني اكتشافه في ذاتي وأنا أتمثل الموضوع وليس في كيفية ارتباطي بوجوده. إن هذه التجربة تحقق لي نوعاً من الحرية والاستقلالية عن الموضوع كشيء موجود، في حين أن قوة حضوره بداخلي تحقق لي الرضا الذي يتجاوزني فيتملكني شعور بأن الجميع يقاسمني هذا الحكم، فما حدود هذا القول؟ وهل يمكن الحديث عن حس عام مشترك بين الناس؟

ب ـ الحس العام المشترك:

يكشف كانط في حكم الذوق عن طبيعة خاصة، تجعله يمنح صاحبه قناعة بأن حكمه هذا عام ويتفق عليه مع الجميع، حيث يقول في ذلك :«يطالب حكم الذوق كلّ إنسان بأن يوافق عليه؛ وكل من يعلن عن شيء أنه جميل فإنما يزعم أيضا أنه يجب على كل إنسان أن يوافق على الموضوع المعني وأن يعلن هو أيضا عنه أنه جميل. وهكذا فإن الواجب في

الحكم الجمالي لا يُعبّر عنه إلا مشروطاً، حتى ولو توفرت جميع المعطيات المطلوبة لإصدار الحكم. إننا نحرّض كل إنسان على الموافقة لأن بين أيدينا سبباً لفعل ذلك يصلح للجميع.»(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 144).

من المفارقات الواضحة في التصور الكانطي لحكم الذوق، أنه يقرر من جهة طبيعته الفردية وخصوصيته، وبأنه عام بل وكوني من جهة أخرى. وفي محاولته لفك هذا التعارض يعتبر أنني عندما أحكم على شيء ما بأنه جميل فأنا أملك يقينا بأنه يُرضي جميع الناس مثلما يُرضيني. ومع هذا فالحكم الذي أصدرته ليس نظرياً: فهو لا يستند على مبادئ المعرفة، فأحكام الذوق ليست أحكاماً منطقية، كما أنها ليست عملية: حيث لا تقوم على مبادئ الإرادة كما هو حال الشعور الأخلاقي. بيْد أن ملكات المعرفة التي تدخل في لعبة أحكام الذوق تعمل عند جميع الناس بنفس الكيفية.(J, Barni,(traduction personnelle) 1850 :51)

وضع كانط مفهوم الحس المشترك للتعبير عنتلك الكونية التي تتصف بها الشروط الذاتية والتي تعمل بمقتضاها ملكاتنا المعرفية، وهو افتراض أراد من خلاله تفسير ضرورة الاتفاق بين الناس في ما يستحسنون وما يستهجنون.ما مدى صحة هذه الفرضية؟ خاصة وأنها بذلك تستدعي أن نتشارك في كل المعارف، وأن تكون ملكاتنا المعرفية في المستوى نفسه. كما أن ذلك الانسجام بين المخيلة والفهم في أحكام الذوق لابد أن يكون كونيا ومشتركاً. إنها مشروطة بكل لحظة نصدر فيها حكماً بجمال

شيء ما، لأننا لا نستند على أي مبدأ موضوعي ولا على التجربة، ومع ذلك نحتاج أن يقاسمنا الأخرون هذا الرأي. وهكذا فإن الضرورة الذاتية التي تلازم كل أحكام الذوق؛ أو العلاقة الضرورية بين موضوع هذا الحكم ورضى أنفسنا ستتحول إلى ضرورة موضوعية، أي بمعنى أننا نوسع هذه العلاقة إلى كل من هو قادر على الحكم.

يحلل كانط شرط الضرورة الذي يوجبه حكم الذوق فيقول:«لو كان لأحكام الذوق (ومثلها أحكام المعرفة) مبدأ موضوعي، لكان لمن يصدرها وفق هذا الأخير أن يدّعي لحكمه ضرورة غير مشروطة. ولو كانت خالية من أي مبدأ، كما في أحكام ذوق الحواس البحت، لما كان خطر على بال أحد أنه يمكن أن تكون لها أية ضرورة. يجب إذاً أن يكون لها مبدأ ذاتي، يُعيّن بواسطة الشعور فقط وليس بواسطة مفاهيم، ومع ذلك بشكل صالح عامة، ما يُرضي أو لا يُرضي.»(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 144 ـ 145) تملك أحكام الذوق ضرورة من نوع خاص، فهي ليست موضوعية كما في المعرفة وليست من دون مبدأ كما في الذوق الحسي، بل تكمن ضرورتها في مبدأ الذات الذي ينتج عن الشعور وليس عن أي شيء آخر والذي يصفه؛ «بيْد أن مبدأ كهذا لا يمكن أن يُعتبر إلا كحس عام؛ وهو يختلف اختلافا جوهريا عن الفهم العام الذي يُسمّى أحيانا أيضاً حساً عاماً (sensus communis) ويرجع ذلك إلى أن هذا الأخير لا يحكم بموجب الشعور، وإنما دائماً بموجب مفاهيم، علمًا بأنه يكون قد تمّ تمثّلها بموجب مبادئ غامضة لا غير. إذاً مع افتراض أن ثمة حساً عاماً، أقول: مع افتراض وجود حس

عام مثل هذا يمكن أن يُطلق حكم الذوق.»(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 145) بعيدا عن المفاهيم والبنى العقلية تحدث كانط عن الشعور بوصفه المبدأ الذي تُبنى عليه ضرورة الأحكام الجمالية. فلحكم الذوق ضرورة خاصة به؛ بمعنى أن هناك علاقة ضرورية بين الجميل والشعور باللذة، وهي تختلف من هذه الناحية عن الضرورة النظرية المستمدة من قوانين العقل الأولية، كما تختلف عن الضرورة العملية. وباعتبار أنها نموذجية فإننا عند حكمنا على الجميل نشعر بالإلزام _ ليس ذلك الذي يقوم على التصورات العقلية ولا على السلوك العملي_ وإنما على الذوق العام أو الحس المشترك common sense. ومن الواضح أن وجود مثل هذا الحس المشترك سيسمح لنا بتفسير الأعمال الفنية النموذجية تفسيراً يمكّنها من البقاء خالدةً.(أ، ح، مطر،1998: 114)

إن التناغم الذي يحصل بين قوى النفس (المخيلة والفهم) و الموضوع الجميل، وما يترتب على ذلك من توافق وانسجام يفترض حسب كانط وجود الحس العام المشترك. وهو فَرَض لا تحكمه المبادئ العقلية ولا التجريبية، بل اليقين الذي يتملك الإنسان ساعة إحساسه بما هو جميل؛ فيفيض عنه ذلك الشعور لكي يصل إلى الآخرين.

يبدو كانط في مثل هذا الموقف متعسفا في افتراض ما أسماه بالحس العام، لذا يجد نفسه ملزما على تبرير هذه الفرضية؛ أو على الأقل تفسيرها وهذا ما يبدو في التعليل التالي:» إننا في جميع الأحكام التي نعلن فيها عن شيء أنه جميل، لا نسمح لأحد أن يكون له رأي آخر؛ وعلى

مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ
ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 14 عدد: 01 مارس 2019
مفهوم الحس المشترك في الإستطيقا الكانطية
ص.ص. 169 . 194

الرغم من أننا لا نكون قد أقمنا حكمنا على مفاهيم وإنما وضعنا في أساسه شعورنا لا غير، وذلك ليس بكونه شعوراً شخصياً وخاصاً بنا، وإنما كشعور عام. والحال أن هذا الحس العام لا يمكن أن يؤسَّس على التجربة من أجل هذه الغاية، كونه يهدف نحو تبرير الأحكام التي تحتوي على واجب: إنه لا يقول بأن كل إنسان سوف يتفق مع حكمنا، وإنما يجب على كل إنسان أن يوافق عليه.»(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 146 ـ 147) يستحضر كانط مجددا مفهوم الواجب لكن هذه المرة في الجمال، ما طبيعته؟ هل هو واجب أخلاقي أيضا؟ وما الذي يبرره؟ إنه الحس العام الذي لابد أن يتحقق باسم الواجب دائماً، ويستطرد شارحاً لهذا المبدأ فيقول: «ثم إن الحس العام الذي أُعطي هنا حكم ذوقٍ خاصٍ بي كمثل عن حكمه، والذي يحملني على أن أعطي لحكمي لهذا السبب صلاحية نموذجية، هو ليس إلا معياراً مثالياً، وبافتراض معيارٍ مثالي كهذا أستطيع أن أجعل من حكمٍ يتوافق معه ومن كل رضا بشيء يتم التعبير عنه في حكم مماثل، قاعدة تصلح بحق لكل إنسان.»(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 147) يضع فيلسوف النقد نموذجاً يتمثل في حكمه الخاص الذي سيصبح عامّا، وذلك بناءً على فكرة ما يجب أن يكون عليه الذوق «ذلك أن المبدأ نعم ذاتيّ فقط، إلا أنه على الرغم من ذلك ذاتيّ ـ عام (فكرة ضرورية لكل إنسان). وحينما يتعلق الأمر بإجماع أشخاص مختلفين يُصدرون أحكاماً كهذه يكون له أن يُطالب بموافقة عامة، كما لو كان موضوعياً»(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 147) وهنا يمكننا أن نتساءل : ما الذي يريده كانط من هذا الادّعاء على حدّ

قوله؟ وهل في إمكان أي منّا أن يملك قناعة وجود حسّ عام يمكّنه من الاستحواذ على اعتراف الآخرين بصدق حكمه؟ وكيف يمكننا تفسير اختلاف الناس في الأذواق وبالتالي في الأحكام؟

يصف كانط الحس العام بالمعيار غير المحدد وهذا لأنه لم يتبين مصدره بشكل دقيق، أو هذا ما يحاول الإقناع به. فهو تارة يُرجعه إلى الواقع كمبدأ مكوِّن لإمكانية التجربة، وتارة أخرى إلى العقل كمبدأ يعلو عليه وينظّمه. ونجده أكثر ميلاً إلى الاحتمال الثاني فيبدو ذلك المبدأ الذي يفوق العقل أشبه بالواجب؛ حيث يمثل سلطة تُملي الأوامر أو تُشرّع خاصة عندما يتعلق الأمر بضرورة توحيد الأذواق، أو بالأحرى الموافقة عليها. وقد وجد كانط كعادته في العقل ملاذه الوحيد في تحقيق مطلب إنتاج إجماعٍ في الشعور، باعتباره الضرورة الموضوعية لتوافق شعور كل إنسان مع مشاعر الآخرين. إنه نوع من الائتلاف والتواصل أراده صاحبه أن يندرج تحت اسم الحس العام؛ كما يكون حكم الذوق نموذجاً لتفعيل هذا المبدأ.

3 ـ الحكم الجمالي وملكة الذوق:

تقوم المعرفة على العلاقة بين جملة من الملكات وهي تحديداً الحساسية والفهم والعقل وموضوع خارجي يتم تلقيه، أما الذوق فيُبنى على علاقة كل الملكات مع موضوع الجمال؛ حيث نجد فيه الذهن والحواس من جهة، الفهم والخيال من جهة ثانية والعقل والإحساس من جهة ثالثة. وهذه الطبيعة تجعله أعقد بكثير من المعرفة نفسها، إذ يُدخل كل تلك

الملكات في لعبة شيّقة سواء فيما بينها أو في ارتباطها بالأشياء الخارجية. كما تكمن الصعوبة في عدم القدرة على التمييز بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي في الحكم على الجميل. وقد جاءت المحاولة الكانطية في مقاربة المسألة الأكثر عمقا وعلمية بحسب مؤرخي الفلسفة وكذا المختصين في علم الجمال (أنظر التعليق رقم 01). عندما نتحدث عن الحكم المعرفي تبدو المسألة واضحة حيث تقتضي حضور موضوع وذات عاقلة لها من القدرات والمهارات التي تخوّل لها تفكيك عناصر ذلك الموضوع، ثم إعادة تركيبه بصورة جديدة ووفق معطيات العقل. ورغم ما في ذلك من صعوبة إلا أنها ممكنة في إطار ما هو موجود.

بينما نجد في الحكم الجمالي بعض التعقيدات الناجمة عن تداخل القيم فيه، بين ما هو جمالي وما هو أخلاقي وأحيانا بين ما يكون نفعياً. وهو ما يفسر لنا حرص كانط الشديد على التمييز بين تلك التفاصيل وبالخصوص عندما فرّق بين الجميل(Beau) والجليل(Sublime)، فعندما نحكم على منظر زهرة أو حديقة بأنها جميلة فحكمنا يدخل في ما يُعرف بحكم الذوق، بينما عندما نشاهد شخصاً ما يضحي بحياته من أجل إنقاذ شخص آخر، ونصف المشهد بأنه جميل ففي هذه الحالة هل هو حكم ذوق؟ لو تمعنا في الموقف كما هو لوجدناه يحمل قيمة أخلاقية وهي التضحية، ومن ناحية ثانية فهو ترك في أنفسنا أثراً يمكن أن نسميه رضى قد لا يبدو أخلاقيا بقدر ما هو جمالي، أو على الأقل هو أقرب إلى الإحساس بالجمال. وحتى يحصر الفيلسوف مجال البحث الجمالي الذي هو بصدده، وضعه في حدود الطبيعة، حيث يقول:«لذا سوف يكون

علينا أن نبحث فقط في استنباط أحكام الذوق، أي الأحكام حول جمال أشياء الطبيعة فنكون قد وفّينا مهمة البحث في ملكة الحكم الجمالية حقها.»(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 198)

كان كانط على يقين بأن لحكم الذوق خصوصية تجعله عصياً على الفهم والإدراك، أو بالأحرى أنه يختلط على فهم الإنسان خاصة عندما يتشابه أحيانا مع الأحكام القيمية الأخرى،لذلك حرص على عزله عن ما يشوبه مثل المنفعة والمعرفة، بمعنى أن الحديث عن الذوق وعن الأحكام الإستيطيقية لا يعني معرفة موضوعية بالأشياء وبكيفياتها، ولكن هناك أثر ذاتي ينتج فينا من علاقة تلك الأشياء أو الكيفيات مع طبيعتنا. (J, Barni,(traduction personnelle) 1850 : 13) تلك هي الآلية التي يتم بها حكم الذوق عند كانط والذي يختلف تماما عن الأحكام المنطقية، وحتى يتسنى لنا فهم تمفصل هذه العلاقة بين مفهوم الحكم وملكة الذوق علينا أن نعود إلى النص الكانطي:«ضرورة الاستنباط أي بيان ضمان مشروعية نوع من الأحكام، لا يتحقق إلا حينما يدّعي الحكم الضرورة لنفسه؛ وهذا ما يتم له أيضاً إذا طالب بشمولية ذاتية، أي بموافقة جميع الناس على الرغم من أن الأمر لا يتعلق بحكم معرفة، وإنما فقط بلذة أو ألم بفعل شيء معطى، (...) وليست بحاجة إلى أن تؤسس على أي مفهوم للشيء، لأن الحكم هو حكم ذوق.»(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 198)

يتحدث كانط عن ضرورة ما تجعل من حكم الذوق حكما شاملاً، من أين يستمدها؟ خاصة وأنه يختلف عن ما هو معرفي وما هو أخلاقي،

ISSN: 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ
مجلد: 14 عدد: 01 مارس 2019
مفهوم الحس المشترك في الإستطيقا الكانطية ص.ص. 169. 194

حيث هذين الأخيرين يملكانها بالنظر إلى طبيعتيهما وقد قال في هذا الشأن:» وبما أنه ليس أمامنا في الحالة الأخيرة حكم معرفة، لا حكما نظريا يفترض أساسا له مفهوم طبيعة بوجه عام يكوّنه الفهم، ولا حكماً عملياً (محضا) يفترض أساسا له فكرة الحرية بوصفها فكرة قبلية يعطيها العقل؛ لذا يكون علينا أن نبرر قبليا شمولية حكم هو ليس حكماً يتمثل ما هو الشيء، ولا حكما يفرض عليّ أن أفعل شيئا لكي أنتجه«(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 198 ـ 199).

من الواضح أن ما يقترحه الفيلسوف في شرأن حكم الذوق يختلف تماما عن حكم المعرفة المحكوم بالطبيعة وكذلك عن حكم الإرادة الذي يستند على فكرة الحرية، إنه افتراض بالشمولية يجعل الحكم الجمالي عاماً يمكننا من خلاله أن نحكم على ما هو جزئي بما هو كلي. كما أن إدراكنا المادي لموضوع الجمال ليس هو علة حكمنا عليه، بل هو انعكاسه في المخيلة أو ما يُسمى بالشكل وهو يختلف عن العناصر المادية الخاصة به. لذلك يتساءل كانط عن اللون والنغم إذا كانا جميلين بذاتيهما؟ فيجيب بأنهما غارقان في المادية باعتبارهما يُنتجان لنا إحساسا (مادة للتمثلات) لا غير ويمكن وصفهما بالملائمين، وفي هذه الحالة قد تختلف ملائمة كل منهما من شخص إلى آخر مما يُصعّب إصدار الحكم الجمالي الخالص في حقيهما.(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 127).

إن ما يبرر لذة الجمال العليا هو ذلك التصور المنعكس للشكل في المخيلة، وهو ما يؤسس الحكم الجمالي. كما أن ذلك الشكل لا يحدد أية

منفعة للعقل؛ فاللذة الجمالية منزهة عن المنفعة الفكرية وكذلك عن المنفعة العملية، إنها قائمة بذاتها ومجردة نهائيا عن المنافع (ج، دولوز، 1997: 79). بل حتى أن كانط ينفي عن ملكة الذوق صفة التشريع، لأن التشريع وظيفة تقتضي وجود مواضيع تعمل عليها وبالتالي تكون خاضعة لها وتابعة لسلطتها، في حين أنها مستقلة تماما حتى عن الموضوعات الجمالية التي تمارس نشاطها عليها. ما الذي يريده كانط من كل هذه التفاصيل؟

عندما نقول «هذا جميل» لا نقصد به « هذا ممتع»، فالحكم الأول عام وشامل إنه أكثر موضوعية. أما الثاني فهو يحدد منفعة وهو غاية في الخصوصية، إنه يرتبط بما يحققه من مصلحة للإنسان في لحظة زمنية معينة، بينما قد لا يعني شيئا لشخص آخر في نفس اللحظة أو في لحظة أخرى. وبالمقابل يتميز الحكم الإستطيقي في المثال الأول بشموليته، إذ يتضمن لذة عامة يمكن تعميمها على الجميع أو بمعنى أنها قانون يشترك العموم في الاعتراف به. ومن هنا يتضح لنا ما كان يريده الفيلسوف من حصره للحكم الجمالي، إنه يهدف إلى وضع قانون عام وشامللذوق يتفق حوله كل الناس، وذلك من خلال ائتلاف المخيلة مع ملكة الفهم، فمثل هذه الملكات إذا ما عملت بشكل منظم ومتناغم فإنها تحقق وحدة واتفاق بين الناس. يمكن أن يكون للمخيلة مجال واسع من الحرية، إلا أنها عندما تلتقي مع صرامة الفهم وآليته تجد لنفسها مَعلما موجهاً ومساراً موجهاً. يقول كانط:«وهذا يعني أنه نظراً لأن المخيلة تنظم من دون مفهوم، وفي هذا قوام حريتها يجب أن يُقام حكم الذوق على مجرد إحساس بالتنشيط المتبادل بين المخيلة في حريتها والفهم بامتثاله للقانون، إذاً على شعور يسمح بالحكم

على موضوع وفقا لغائية التمثّل (الذي يُعطى به الموضوع)»(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 206 ـ 207) يتم بناء الحكم الإستطيقي على نوع من اللعب بين ملكتين تتمتع إحداهما بالحرية (المخيلة)، وتستجيب الثانية لسلطة القوانين العقلية الخالصة. إذ تقوم ملكة المعرفة باحتواء الذوق بوصفه ملكة حكم ذاتية لتدرجه تحت ملكة المفاهيم، بالدرجة التي تتوافق بها المخيلة بحريتها مع ملكة المعرفة عندما تمتثل لقوانينها.

إذا كان للفهم دور مهم في حكم الذوق بإدراج المخيلة تحته، فذلك يعني أن هذا الحكم يجب أن يُردّ إلى مفهوم ما، وإلا فما معنى أن يتصف بالضرورة عند كل واحد منا؟ يقول كانط:«الموضوع: حكم الذوق لا يقوم على مفاهيم؛ وإلاّ لأمكن المنازعة في هذا الشأن (والفصل في الأمر بواسطة مفاهيم). نقيض الموضوع: حكم الذوق يقوم على مفاهيم وإلا لما أمكنت المناقشة في هذا الشأن، على الرغم مما هناك من اختلافات (أي ادعاء إقناع الغير بهذا الحكم)»(إ، كانط، تر: غانم هنا، 2005: 273). ورغبة منه لحل هذا التعارض وحتى لا يتناقض هذا الكلام مع ما سلف، يرى أن هذا المفهوم غير قابل للبرهنة على الحكم – فهو ليس حكم معرفة ـ إنه يخص الشخص الذي يصدره فقط وليس عامّاً. ومن ناحية أخرى لابد أن يتضمن حكم الذوق مفهوم الفهم الخالص لما هو فوق ـ حسي في صورته كظاهرة، وإلا لما كان صالحاً للجميع. وبهذا ينهي كانط التنازع بين القول الأول والثاني، في ما يُعرف بنقيضة الذوق. ويبقى الطموح الكانطي دائما يلح في طلب التعميم والاتفاق بين الناس، حتى في المسائل التي نادراً ما يتفقون

حولها. فهل يحدث يوماً أن يلتف البشر حول الجمال ويضعون معايير كونية وموحدة له مهما اختلفت الأمكنة والأزمنة؟

خاتمة:

في ختام هذه المقاربة التي لم تكن الغاية منها تقديم الشروحات والتفسيرات، وهي مهمة تفنن فيها العديد من الدارسين والمتفقهين في الفلسفة الكانطية. بل هي مجرد تساؤلات وحيرة أثارتها المفاهيم الكانطية التي لا يمكن لأي دارس لتاريخ الفلسفة الغربية – وفلسفة كانط تحديدا ـ أن يغفل عنها. كما أن الاشتغال على المفاهيم هو بحد ذاته مغامرة غير محسومة النتائج، بالنظر إلى كم العلاقات التي يتم الكشف عنها كلما اتجهنا في بحثنا إلى مساءلة واستنطاق الجهاز المفاهيمي لأي فيلسوف. وأكثر النتائج إثارة عندما تجد أن بعض تلك المفاهيم تحمل مشاريعا تتجاوز اللحظة التي أفرزتها، وهو الأمر الذي كشف عنه مفهوم الحس المشترك. وقد وظفه صاحبه بهدف توحيد التصورات الجمالية والأذواق حتى نستطيع الحديث عن جمال كوني لا تاريخي. فالإنسان عندما يصدر حكما جماليا ينخرط كونيا في ذلك الحكم حتى يصبح على درجة من الضرورة تجعله مشتركا بين الجميع، وكأنه قانون من قوانين الطبيعة العامة. ويمكننا القول أن كانط استنجد بالمسألة الجمالية ليصحح أعطاب الإنسانية، التي فرقتها الحروب والنزاعات فتجتمع حول الذوق الواحد. وما فرّقته السياسات الفاسدة قد ينجح الفن والجمال في لمّ شتاته.

إذا كان طموح كانط في هذه المسألة هو إجماع أو اتفاق الناس على الأحكام الجمالية، فإن هذا المطلب لا يعدو أن يكون مجرد مبدأ عقليٍ خالصٍ. أو معياراً مثالياً في التصور الكانطي، كما يجب أن نذكّر دوما بأنه افتراض يقترحه من أجل إضفاء الموضوعية أو الشمولية على حكم الذوق، حيث يصبح إيصاله إلى الآخرين ممكنا و لا بد من الإشارة إلى أن هذه القابلية للإيصال (communicabilité, transmissibilité)(ج، دولوز، 1997: 37) هي من أهم المكاسب التي حققها كانط في الدرس الجمالي. ومع هذا فالمسألة يعتريها الكثير من الغموض أو الصعوبة في التحقق لبعدها عن واقع الإنسان، وقد نجد في ما قاله نوكس أحد الباحثين في علم الجمال أبلغ رد على هذا التصور إذ قال:« فالضوء الذي ينير جمال الطبيعة والفن، ليس مختبئاً في ظلمة العقل الداخلية. هو أكثر من انسجام عفوي بين القوى الذهنية. الفن هو نفسه سبب لاشتراكٍ أصيل بين الناس، وتأثيره الحقيقي إنما يكمن في مدى تبديله في خبرتنا وتوسيعه وتعميقه لوعي الناس.»(أ، نوكس، 1985: 67) ومع هذا لا يمكن إنكار إحدى أهم الغايات التي ينشدها كانط من وراء قوله هذا، وهي كونية الذوق الإنساني كإطار مرجعي لمشروعه التواصلي (communication) الذي ينخرط في الرؤية الأنوارية التي لازمته كهاجس وتطلع أصيل في ثنايا مشروعه النقدي والحضاري.

التعليقات:

ISSN: 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص. 169 . 194

1 ـ أنظر بهذا الخصوص: Jules Barni و Jurgen Brankel وأكثر الدراسات فهما لفلسفة الجمال الكانطية هي ل: Jouffroy بعنوان: Cours d'esthétique.

المراجع:

دولوز، جيل، (1997). **فلسفة كانط النقدية**، تر. أسامة الحاج، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

صليبا، جميل، (1982). **المعجم الفلسفي، ج1**، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

كانط، إيمانويل. (2005)، **نقد ملكة الحكم**، تر. غانم هنا، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

مطر،أميرة حلمي. (1998)، **فلسفة الجمال: أعلامها ومذاهبها**، ط1، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

نوكس، أ، (1985). **النظريات الجمالية: كانط، هيغل، شوبنهاور**، بيروت، منشورات بحسون الثقافية.

Barni, Jules,(1850). **Examen de la critique du jugement**, paris, librairie philosophique de la Ladrange

Jouffroy, (1845). **Cours d'esthétiques**, paris, librairie de la Hachette.

Kant, Emmanuel,(2007). **Analytique du beau**, trad. Jules Barni, paris, édition Hatier poche.

Lalande, André, (1996).**vocabulaire technique et critique de laphilosophie**, paris, PUF.

Lories, Danielle, (1981). **Kant et la liberté esthétique**, revue philosophique de Louvain, Institut supérieur de philosophie de l'Université catholique de Louvain, 4ème série, T79, n°44, pp 484 – 512.

للإحالة على هذا المقال:

ـ **خديم أسماء**، (2018)، «مفهوم الحس المشترك في الإستطيقا الكانطية من وحدة الذوق الإنساني إلى التطلّع نحو فلسفة تواصلية كونية». **المواقف**، المجلد:14، العدد:01، مارس، 2019، ص. ص. 169.194